١٣,٩ ٪؛ وذلك يعود إلى تقاليد عمل المرأة في مخيم تل الزعتر، وإلى تولي المرأة مهمة إعالة الأسرة نتيجة استشهاد المعيل أو المعيلين من الذكور، وكان لإنشاء مشاغل انتاجية في إطار تجمع الدامور أثره في تشجيع المرأة على العمل.

كذلك، فإن إنشاء المشاغل الانتاجية، في اطار المخيم، يوضح ارتفاع نسبة عمل المرأة التي تبلغ ٨,١٥ ٪ في مخيم البداوي، حيث تعمل ٤٣,٢ ٪ من المشتغلات في الصناعة التحويلية، إذ أن تعدد فرص العمل شجع استقطاب الأجيال الشابة من الاناث.

ونخلص من هذه الدراسة إلى استنتاجات عامة هي:

ـ تسارع ظاهرة إطالة فترة العزوبة، مما زاد عدد الاناث المتفرغات في المنزل وغير المتزوجات.

ـ نتيجة لظاهرة العزوبة العامة، انخفضت نسبة الولادات في السنين العشر الأخيرة، مما سبب انخفاضاً في نسبة الأطفال من فئة العمر (٠ ـ ١٤ سنة) إلى مجموع السكان.

ـ تحسن الوضع التعليمي في السنوات العشر الأخيرة جاء في ظروف تدني المستوى التعليمي العام؛ مما سبب نشوء ظاهرة جديدة، وهي شبه الأمية. لذا لم يعد الانتظام المدرسي المرتفع لدى الاناث، وفي ظروف التسرب من المرحلة الابتدائية، يعطي النتائج التعليمية المرجوة.

ـ مكوث الفتاة في المنزل لفترة طويلة، ودون عمل، قد يخلق مشاكل اجتماعية واقتصادية للأسرة في ظروف التطور الاجتماعي والسياسي وارتفاع تكاليف المعيشة، وتبين من تجربة فتح مشاغل في الدامور والبداوي استعداد الفتيات للانخراط في العمل المنتج.

ـ يعزز هذا الاستنتاج، مطالبة اللجان الشعبية في المخيمات بضرورة فتح مجالات عمل محلية للاناث، ودعم هذا الطلب في كل من الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والاتحاد العام لعمال فلسطين.

ـ القيام باستقصاءات ميدانية لمعرفة رأي المجتمع المحلي، والفتيات خاصة، حول عمل المرأة وشروطه.

٢ ـ مشكلات المرأة الفلسطينية في لبنان

عرضت منيرة حداد معاناة المرأة الفلسطينية في لبنان وأبرز المشكلات التي تواجهها والتي تجد جذورها في الظروف الاجتماعية ـ الاقتصادية الناتجة عن التشرد والاقتلاع، من جهة، وعن الأوضاع الاقتصادية والسياسية والقانونية السائدة في لبنان من جهة أخرى.

وأوضحت أن مستوى مشاركة المرأة الفلسطينية في العمل المنتج، بالنسبة إلى مجموع القوى العاملة، لا تزال ضيقة في لبنان؛ وذلك رغم التطور النسبي الذي حصل في السبعينات والذي يعود لظروف الحرب الأهلية التي عانى منها الشعب الفلسطيني؛ مما ساهم بدفع المرأة إلى إعالة الأسرة، متخطية بذلك، وجزئياً، التقاليد الاجتماعية السابقة. إلا أنها لا تزال تخضع إلى آلية تقسيم العمل على أساس الجنس، مما يكرس دونيتها الاجتماعية ويضيق خياراتها في كافة المجالات.

وعلى صعيد الأجور، ما زالت المرأة تعاني من التمييز الواضح ليس لأنها لا تحصل على الحد الأدنى المقر لبنانياً فقط، بل وكذلك بالمقارنة مع أوضاع العامل الفلسطيني. ففي مجال الزراعة، مثلاً، تتلقى المرأة ٦٠ ٪ فقط من أجر العامل. أما لجهة الضمانات الاجتماعية، فإن المرأة العاملة تفتقر إلى أي نوع من الضمانات (إجازة ولادة مدفوعة الأجر، اجازات مرضية، تعويض...الخ). كذلك المعاناة الناشئة عن قلة الحضانات والروضات، مما يلقي على كاهل الأم العاملة مسؤولية جسيمة تجاه تربية الأطفال؛ الأمر الذي يهدد استمرارها في العمل.

كما أن محدودية الخدمات العامة المتوافرة لها تضيف أعباء عليها؛ مما يعرضها بسهولة إلى الفصل التعسفي بسبب غيابها المتكرر عن العمل تلبية لمسؤولياتها المتعددة.

وفيما يتعلق بالوضع التعليمي فإنه، إضافة إلى المشكلة الأبرز وهي تفشي الأمية بين النساء، فإنه بما يخص الفتاة التي استطاعت أن تتخطى مرحلة محو الأمية لتستكمل المرحلة الابتدائية، فهي تعاني من مشكلات عديدة أبرزها:

ـ تكريس صورة المرأة التقليدية في مضمون